رؤية الاصولية اليهودية والحركة الصهيونية للدولة القومية دراسة مقارنة

أ.م.د. خالد عبد الإله عبد الستار (*) الباحث: قاسم محمد رمث (**)

المقدمة :

تقوم الدولة على ثلاثة عناصر رئيسة تمثل أركانها هي: جماعة بشرية تؤلف البيئة الاجتماعية التي تنبثق عنها الدولة، وإقليم يحدد سلطتها، والسلطة التي تُمارس ضمن حدود إقليم جغرافي واضح ومعين الحدود، وتقسم السلطة الى سيادة داخلية وسيادة خارجية، فالأصولية اليهودية الدينية وعبر مرتكزاتها الفكرية قد أسست لفكرة الدولة القومية الدينية بشكلها النظري والتي تقوم على عناصر رئيسة تتشابه مع عناصر الدولة الحديثة وهي: الشعب المختار (الشعب)، الذي يعيش في أرض الميعاد (الاقليم) تحت سلطة المسيح المخلص (السلطة).

ان التأسيس النظري للدولة القومية لدى الأصولية اليهودية الدينية يكشف الجهود المبذولة لإخراج الفكرة الى واقعها العملي وما بذلته لتحقيق هذا الهدف والتوافق في فكرة الدولة القومية مع اصولها النظرية مما سهل عليها الدخول بشراكة عملية مع الحركة الصهيونية لإقصاء شعب فلسطين الاصيل وجلب اليهود للسكن بدلاً عنه ومحاول توسيع الدولة القومية اليهودية وفق الرؤية التوراتية لتكون من نهر الفرات الى نهر النيل .

فالدولة التي تم التوافق على أقامتها من قبل الحركتين الأصولية الدينية والصهيونية، واجهت مشكلة أثبات أهم عنصر في تكوينها وهي القومية بل أهم

(*) عميد كلية العلوم السياسية/الجامعة المستنصرية.

(**) كلية العلوم السياسية/الجامعة المستنصرية..

اختلفوا في تحديد هذه القوميةفالقومية نتاج مجموعة من الركائز الأساسية كاللغة والتاريخ والوطن الواحد.

أن دراسة القوانين لكل دولة تؤدي الى فهم فلسفة المشرع وكيفية تعاطيه مع القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومحاولته تذليل العقبات وإعطاء رؤية مستقبلية لبناء الدولة ومدى قدرته على الانسجام مع مبادئ حقوق الإنسان والأنظمة والتشريعات الدولية، ويُعد قانوني العودة والجنسية الإسرائيليين وقانون الدولة القومية للشعب اليهودي مادة مهمة في فهم فلسفة المشرع الإسرائيلي.

إذ تنطلق الدراسة من اشكالية محورية وهي كيف تعاملت الاصولية اليهودية الدينية مع بناء الدولة القومية اليهودية؟، وهل ان الدولة القومية اليهودية تتوافق مع رؤيتها الدينية، اما فرضية الدراسة فهي وجود تطابق في رؤية الاصولية اليهودية الدينية مع الدولة القومية التي تقوم على اقصاء الاخر وهو ما يتناسب مع افكارها التي تمجيد الفرد اليهودي وتعتبره افضل من الاخرين.

سنحاول في هذا البحث دراسة القوانين التأسيسية لهذه (الدولة) والتي بدأت بقانوني العودة والجنسية وانتهت بقانون الدولة القومية للشعب اليهودي كونهما يمثلان الاساس الذي بنيت عليها الدولة اليهودية، وموقف الاصولية اليهودية منها ، وهل انها تتوافق مع رؤيتها الدينية، وقد تم تقسيم المبحث الى مطلبين :الأول يناقش قانوني العودة والجنسية وما تسببا فيه من إثارة إشكالية "من هو اليهودي"؟، اما المطلب الثاني فتم مناقشة قانون الدولة القومية للشعب اليهودي وآثاره وأبعاده، وقد تم الاستعانة بالمنهج التحليلي والمنهج المقارن.

المطلب الأول/

قانوني العودة والجنسية في (دولة اسرائيل) وأثرهما في بناء الدولة القومية

احتاجت الحركة الصهيونية الى عدد من القوانين لتكون منطلق لبناء دولتها في فلسطين وتصبح وسيلة جذب لليهود الذين يعيشون في بلدان متعددة، فتم اصدار قانوني العودة والجنسية الإسرائيليان، ورغم ان هذه القوانين متشبعة بروح العنصرية

اليهودية، لكنهما اثارا جدلاً واسعاً داخل المجتمع اليهودي ومع ذلك فان الحركة الصهيونية ذللت كل العقبات من اجل إقامة دولتها في فلسطين وساعدها في تحقيق هدفها توافقها مع الحركة الاصولية الدينية والتي تنطلق في تعاملها مع الاخر غير اليهودي من رؤية استعلائية.

أولاً. أهمية قانوني العودة والجنسية الإسرائيليان.

تمثل قوانين الجنسية من خلال وجهة نظر القانون الدولي أداة توزيع الأفراد بين الدول المختلفة، أما من وجهة نظر الدولة فتعني الانتساب القانوني إليها، والجنسية بصفة عامة هي: ((أداة توزيع الأفراد دولياً، بمقتضاها يصبح الفرد عضواً في الجماعة المكونة لركن أساس في الدولة وهو الشعب))[١].

لقد بدأت فكرة تخصيص جنسية لكل فرد من اجل تحديد مواطني كل دولة ، تأخذ شكلها في العصر الحديث مع ظهور الدولة القومية واصبح هذا القانون حاجة ملحة بسبب التطورات السياسية والاجتماعية وثورة المواصلات في اوروبا، فتم سن التشريعات لتربط مابين الفرد ودولته ولبيان مقدار مايتمتع به من امتيازات لممارسة حقوقه المدنية والسياسية[٢].

لذلك يعتبر قانون الجنسية من القوانين المهمة في الدولةلانه ينظم المجتمع ويبعده عن الفوضى التنظيمية ويحدد مواطنيالدولة من الاجانب فضلا عن انه يمثل رمزاً من رموز سيادة الدولة الداخلية في تقرير شؤونها، ولايخلوا قانون الجنسية من ابعاد دولية تتداخل مع اختصاصات الدول الاخرى لذلك فان قانون الجنسيةيحظى بالاهتمام من قبل الدول والمنظمات الدولية لأنه ينظم الجماعة البشريةالمكونة للدولة[٣].

---

(١) نقلاً عن: مصطفى عبد العزيز، اسرائيل ويهود العالم: دراسة سياسية قانونية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط بلا، ١٩٦٩، ص٧٤ .

(٢) محمد الحاج حمود، الآثار الدولية لقوانين الجنسية الإسرائيلية، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد– كلية العلوم السياسية، بغداد ، العدد: ١/تشرين الثاني/١٩٧٢، ص٧٩.

(٣)اسامة الغزي وآخرون، قانون الجنسية الإسرائيلي، في كتاب: فلسطينيات: المجموعة الثانية، مصدر سبق ذكرة، ص٢٩.

ان منح الجنسية للأفراد وان كان من الاختصاص الداخلي للدولة ولايحق للدول الاخرى ان تتدخل فيه الا ان من المفروض على الدولة لا تتعسف في استخدام هذا الحق وتسعى الى ان تكون قوانينها متماشية مع القانون الدولي ومتوافقة مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في هذا الشأن، لان تعسف الدولة يؤدي الى احد امرين: اما ابعاد جزء من مواطنيها، او اختطاف جزء من مواطني الدول الاخرىوبذلك تخرج من اختصاصها المحلي لتتقاطع مع اختصاص دول اخرى(٤).

لهذا توافقت الدول على امضاء عرف فيما بينهما يتم من خلاله منح الجنسية للأشخاص حين ولادتهم ويرتكز هذا العرف على اساسين هما: الاول يُعرف بحق الاقليم والذي يعني ان الشخص يكتسب الجنسية للدولة التي ولد على أرضها اوعلى أرض خاضعه لسيادتها كالسفارات في الخارج او القواعد العسكرية، اما الاساس الاخر فيُعرف بحق الدم ويقصد به ان الشخص يكتسب عند ولادته جنسية ابويهاو احدهما بغض النظر عن قانون المكان الذي ولد فيه ويعتبر هذا المبدأ هو الاقدم وان اغلب الدول تتعامل به(٥)، وهنالك دول عملت بكلا المبدأين من اجل اكتساب مواطنين جدد وعدم فقدان مواطنيها الذين يعيشون في خارج حدودها(٦).

من خلال هذه الضوابط فان القانون الدولي نظم عملية الحصول على الجنسية وقيد الافراد بعدم القيام باختيار جنسيته بشكل كيفي،وكذلك قيد الدول ان لا تمنح او تمنع جنسيتها عن طالبيها بشكل قانوني، وبالرغم من ان الدولة تعتبر شخصاً قانونياً وفق

(٤) محمد الحاج حمود، الآثار الدولية لقوانين الجنسية الإسرائيلية،مجله مركز الدراسات الفلسطينية ، بغداد العدد: ١ ، مصدر سبق ذكرة ، ص٧٩– وص٨٠.

(٥) انيس فوزي قاسم ، قانون العودة وقانون الجنسية الاسرائيليان : دراسة في القانون المحلي والدولي، منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الابحاث، بيروت، ط بلا،١٩٧٢،ص٦٩– وص٧٠.

(٦) اسامة الغزي وآخرون، قانون الجنسية الاسرائيلي، في كتاب: فلسطينيات : المجموعة الثانية، مصدر سبق ذكرة ،ص٣١.

القانون الدولي فتكون المسؤولة عن تنظيم شؤون مواطنيها، الا انه تم تقيدها بموجب مبادئ القانون الدولي والمتعلقة بأمور الجنسية[٧].

في الحقيقة ان الفلسفة السياسية عملت على تقيد حريةالدول في مجال تنظيم شؤون الجنسية التي تحدد سكانها حتى وان كان ذلك من شؤونها الداخلية، لكن من الممكن ان تؤدي الى الضرر بالدول الاخرى، فالجنسية التي تُمنح بدون مراعاة القوانين الدولية لاتكون محل احترام من قبل الدول الاخرى، فألمانيا في مدة حكم النازيةمنحت الجنسية على اساس العنصر الاري واعتبرت كل فرد آري هو من شعبها وعليها ان تحميه اينما كان وفي ظل اي نظام سياسي، فكان من الدول الاخرى ان لاتعترف بهذا التشريع وتم الغاءه بمجرد سقوط النازية، فالمشرع الدولي حاول منع حصول التقاطعات بين الدول بسبب قوانين الجنسية[٨].

وتجدر الاشارة هنا الى ان كل الدول الديمقراطية سارت في تشريعاتها باتجاه العمل الجاد من اجل الغاء اشكال التمييز الديني والعرقي بين مواطنيهاكافة، لان هذا السلوك من قبل صانع القرار السياسي يُعتبر متماشياً مع القوانين والاعراف الدولية، التي تعزز حقوق الفرد بحصوله على جنسية ما، فالدول في العصر الحديث لايحق لها ان تمنح جنسيتها على اساس الدين او العرق لانه يخالف القوانين الدولية [٩]، بل توجد ضوابط تم التوافق عليها من قبل المجتمع الدولي في هذا المجال.

ان المحددات والضوابط لمنح الجنسية جاءت لهدف عدم تعدي دولة على اختصاص دولة أخرى ، وعدم تعسف الدولة ضد مواطنيها والتمييز بينهم على اساس الدين او العرق، فالجنسية تعتبر وثيقة قانونية تخول الفرد للمشاركة في نشاطات ومؤسسات

---

(٧)انيس فوزي قاسم، قانون العودة وقانون الجنسية الاسرائيليان : دراسة في القانون المحلي والدولي، مصدر سبق ذكره ، ص٦٦– وص٦٧.

(٨) محمد الحاج حمود ، الاثار الدولية لقوانين الجنسية الإسرائيلية ، مجله مركز الدراسات الفلسطينية ، بغداد ، العدد:١، مصدر سبق ذكرة ، ص٨٢.

(٩) انيس فوزي قاسم، قانون العودة وقانون الجنسية الاسرائيليان: دراسة في القانون المحلي والدولي، مصدر سبق ذكره ، ص٨١.

الدولة كافة، والتي يترتب عليها حقوقه المدنية والسياسية، ولم تشذ عن هذه القاعدة الا (دولة اسرائيل) التي منحت الجنسية على أساس العرق والدين، وكانت تهدف من ذلك ابعاد السكان العرب الاصليين وجذبالمهاجرين اليهود من خلال قانون العودة والذي صدر في العام (١٩٥٠م) وقانون الجنسية الذي صدر في العام (١٩٥٢م) ويعتبران من القوانين المهمة المؤسسة (لدولة إسرائيل)[١٠].

ان الفكرة الاساسية التي تأسس عليها قانوني العودة والجنسية الاسرائيليان هي: ان اليهود المتوزعون في انحاء العالم كافةما هم الا امة واحدة ويجب ان تكون لهم دولتهم القومية الخاصة بهم[١١]، فهم ليسوا شعباً كان موجود في الماضي وانتهى بل هو شعب المستقبلوهو مختلف عن باقي الشعوب ويمتاز عليهاحيث أنه أمة وان لم تتوفر عناصرها[١٢].

(فدولة إسرائيل) عملت وبكل جُهدها من اجل استقطاب إعداد كبيره من اليهود الى فلسطين وتوفير الجنسية الإسرائيلية لهم، فالعودة أصبحت شرطاً اساسياً في منح الجنسية وبذلك صار القانونين متلازمان، فبينما يعطي قانون العودة الحق لكل يهودي بالهجرة الى فلسطينفأن قانون الجنسية يوفر لهم الحقبالحصول على الجنسية والتمتع بالامتيازات المدنية والسياسيةحال وصولهم اليها[١٣].

حيث إن المشرع الإسرائيلي الذي صاغ قانوني العودة والجنسية، ركز على تحقيق وظيفتين أساسيتين هما: استقطاب اليهود المتوزعون في ارجاء العالم وجذبهم الى (دولة إسرائيل) وهو بهذا العمل خالف القوانين الدولية لأنه لم ينظم أوضاع مواطنيه المهاجرين

---

(١٠)اسامة الغزي وآخرون ، قانون الجنسية الاسرائيلي: في كتاب:فلسطينيات: المجموعة الثانية، مصدر سبق ذكرة، ص٣١.

(١١)كمال غالي ، مفهوم الدولة اليهودية ، مجلة المعرفة ، وزارة الثقافة والسياحة والارشاد القومي ، دمشق ، العدد :٨٧ / آيار/١٩٦٩ ص٥.

(١٢) هنري فورد،اليهودي العالمي،ترجمه : خيري حماد،منشورات الكتاب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر،بيروت،ط بلا،سنه بلا،ص٦١ .

(١٣)نديم الجابري ،الأصولية اليهودية ،مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر ، بغداد ، ط١، ٢٠٠٦.

وإنما تعدى على حقوق دول أخرى لها سيادتها على مواطنيها بدعوتهم للهجرة ، اما الوظيفة الأخرى التي أراد تحقيقها من خلال قانون الجنسية هي التمييز مابين اليهود وغيرهم حيث سهل عمليةالحصول على الجنسية لليهود ووضع عدة شروط معقدة أمام السكان المحليين من غير اليهود للحصول عليها(١٤).

وتجدر الإشارة هنا إلى إن (دولة إسرائيل) هي الدولة الوحيدة التي تمنح الجنسية على أساس الدين وبهذا الإجراء فإنها فرضت جنسيتها على رعايا دول أخرى من معتنقي الدين اليهودي، لذلك تُعتبر قوانين العودة والجنسية الإسرائيليان تدخلاً في شؤون الدول الأخرى، حيث انهمايؤسسان لفكرة ان كل يهودي في العالم هو مواطن إسرائيلي يعيش في المنفى او يجب ان يتم منحه وصفاً خاص ويستثنى من القوانين المحلية للدولة التي يعيش فيها ويعاملون على أساس أنهم جاليات أجنبية وليس أقليات دينية (١٥).

ادت هذه القوانين الإسرائيلية الى فزع يهود الخارج فاصبح ينظر اليهم على انهم مواطنين إسرائيليين(١٦)، وهذا مادفع مجلس اليهود الامريكي في العام (١٩٥٩) لرفع مذكرة الى وزارة الخارجية الأمريكية احتجاجاً على سلوك (دولة اسرائيل) التي تستخدم مفهوم الشعب اليهودي وتهدف الى تحويل اليهود في خارجها من مواطنين في دول اخرى يعتنقون الدين اليهودي الى فئه قومية وشعب يهودي يعيش خارج حدودها(١٧).

وقد اجابت وزارة الخارجية الأمريكية بانها لاتعترف بأي علاقة سياسية وقانونية مبنية على الهوية الدينية للمواطنين الأمريكيين، وانها لاتميز باي شكل من الاشكال بين

---

(١٤)انيس فايز قاسم وجورج لويس مايكل، قانون العودة الى دولة اسرائيل: دراسة في القانون الدولي والمحلي، منظمه التحرير الفلسطينية – مركز الابحاث،بيروت،ط بلا،١٩٧١،ص١٨ .

(١٥) المصدر نفسة ، ص١٤٥– وص١٤٦.

(١٦)مجموعة مؤلفين سوفييت، الصهيونية نظريه وممارسه، دارالطليعة، بيروت، ط١، ١٩٧٤، ص٤٤– وص٤٥.

(١٧)اسامة الغزي واخرون، قانون الجنسية الإسرائيلية ، في كتاب : فلسطينياتالمجموعة الثانية ، مصدر سبق ذكرة، ص٤٢ .

المواطنين الأمريكيين على أساس الدين ، وبالتالي فأنها لاتعتبر مفهوم الشعب اليهودي مفهوماً متعلقاً بالقانون الدولي[١٨] .

ان التشريع الإسرائيلي المخالف للقوانين الدولية بإعطاء الجنسية الإسرائيلية على اساس الدين ودون مراعاة الضوابط التي سارت عليها الدول في منح جنسيتها كالميلاد اوالإقامة الممتدة لفترة زمنيه[١٩]، تسبب بفوضى فكرية في الوسط الاجتماعي الاسرائيلي في تحديد "من هو اليهودي" حيث آثارت هذه القضية جدلاً واسعاً مابين التيار الديني متمثل بالأصولية اليهوديةالدينية*والتيارات العلمانية المتمثلة بالحركة الصهيونية .

ثانياً. تحديد من هو اليهودي.

ان تعريف اليهودي وفق الشريعة اليهودية هو: ((من ولد لأم يهودية او اعتنق الدين اليهودي))[٢٠]، وبذلك يكون الفرد يهودياً منتمياً الى الدين اليهودي، وعليه الالتزام والعمل بتعاليمه وشعائره ووظائفه العبادية،التي تميزه عن غيره من الافراد وتجعله منتمياً الى جماعة معينه داخل المجتمع اليهودي مختلفة عن بقيةالمجتمعات الاخرى[٢١].

لم تكن مسألة تحديد "من هو اليهودي"؟، مثار جدل في الماضي، فاليهودي كان يحدد بدلالة الدين وانتمائه اليهوهذا ما يتناسب مع الرؤية الأصولية الدينية لكن في العصر

---

(١٨)انيس فايز قاسم و جورج لويس مايكل،قانون العودة لدوله اسرائيل:دراسة في القانون الدولي والمحلي ، مصدر سبق ذكرة ،ص٢٠٦.

(١٩) مصطفى عبد العزيز، اسرائيل ويهود العالم: دراسة سياسية قانونية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط بلا،١٩٦٩.

* الأصولية اليهودية الدينية تمثل نمط من العمل السياسي الذي يتسم بعلاقة وثيقه جداً بين العقائد اليهودية وبين السلوك السياسي المصمم على تحقيق تغيير جذري في المجتمع الاسرائيلي، ينظر في ذلك، نديم الجابري، الأصولية اليهودية ،مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر، بغداد، ط١، ٢٠٠٦، ص ١٢.

(٢٠) نقلاً عن : ليندسي جونز واخرون ، الديانة اليهودية، ترجمة: علاء عبد الرزاق، تموز للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ٢٠١١، ص٢١.

(٢١)عبد الوهاب المسيري، من هم اليهود؟ وماهي اليهودية؟: أسئلة الهوية وأزمة الدولة اليهودية، دار الشروق، القاهرة، ط٧، ٢٠١٧، ص٣٢٩ .

الحديث وبسبب تعدد الجماعات الدينية ورؤيتها المختلفة والانحراف الديني لبعض اليهود وتبنيهم لافكار مخالفة للدين وظهور الحركة الصهيونية وطرحها تعريفها الخاص بتحديد اليهودي المخالف للفكر الاصولي الديني واقامتها (دولة اسرائيل) وطلبها من كل اليهود في العالم بالهجرة الى فلسطين (أرض الميعاد)فهذه كلها عوامل اثارت جدليه "من هو اليهودي"؟[٢٢].

ادت هذه العوامل الى بروز ثلاث اتجاهات في تحديد من هو اليهودي؟ وهي:

١. التعريف العرقي كأساس لتحديد اليهودي وفي هذا الاتجاه اشارة الى رمزية الشعب المختار كركيزة من الركائز الفكرية للأصولية اليهودية والحركة الصهيونية الا ان الصهيونية تراجعت عن هذا التعريف العرقي لتراجع الفكر الاوروبي عن تبني النظريات العرقية بعد المجازر التي تسببت بها النازية[٢٣]، لكن الاصولية اليهودية مسكت به كونه يربط مابين الدين والقومية. اما الاتجاه الثاني وهو التعريف الاثني الذي يقوم على اساس ان اليهود جماعه مترابطة تقوم على أُسس تراثيه، على ان يكون الدين احدها وهذا ماتبنته الحركة الصهيونية، اما الحركة الاصولية اليهودية الدينية فأنها تبنت الربط مابين الدين والقومية [٢٤].

في الحقيقة ان الاصولية اليهوديةالدينية انطلقت في تعريفها لتحديد "من هو اليهودي"؟، من خلال المتبنيات الدينية العرقية حيثانها لم تكن تنظر بعين الارتياح

(٢٢)نديم الجابري، الأصولية اليهودية، مصدر سبق ذكرة، ص١٩٠. وينظر ايضاً: عبد الوهاب المسيري، في الخطاب والمصطلح الصهيوني: دراسة نظريه تطبيقيه، دار الشروق، القاهرة ، ط١، ٢٠٠٣، ص١٣٦..

(٢٣)إحسان اديب مرتضى ، اسرائيل : الاثنيات ، العرقيات والطوائف اليهودية ، باحث للدراسات، بيروت، ط٢، ٢٠١٧، ص ٢٨ .

(٢٤)عبد الفتاح محمد ماضي ، الدين والسياسة في اسرائيل ، دراسة في الاحزاب والجماعات الدينية في اسرائيل ودورها في الحياه السياسية ، مكتبه مدبولي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٩، ص ٤٣٢ .

ولاترحب بفكرة التهويد كونها تعتبر اليهودية دين قومي وليس من الاديان التبشيرية، فكانوا يرون في المتهودين كالقذى في عين الإسرائيليين[٢٥].

لقد ادركت الحركة الصهيونية بان الاعتماد على التعريف الذي قدمته الاصولية اليهودية لمسألة تحديد اليهودييؤدي الى القضاء على فكرتها في الدعوة لهجرة كل اليهود الى فلسطين، ولكون الحركة الصهيونية المعنية بالتغيير الديموغرافي في فلسطين لمصلحة اليهود فأنها لم تتشدد في تعريفها "لمن هو اليهودي"؟، لذلك لم تأخذ بتعريف الاصولية اليهودية والتي لا تعترف بالكثير ممن يعلنون انتمائهم لليهودية[٢٦]، فالأصولية الدينية والحركة الصهيونية وان توافقتا على دولة لليهود في فلسطين لكنهما اختلفتا في تحديد من هم اليهود.

وفي الحقيقة ان الحركة الصهيونية تبنت تعريفاً سياسياً مرناً في تحديد هوية الفرد اليهودي مبني على فلسفة بسيطة وواضحة وهي جمع اليهود كافةفي أرض فلسطين، فاليهودي وفق نظرتها هو من يصرح بذلك ويربط مصيره بوحدة (الشعب اليهودي) وان كان غير متدينلكنها لم تعترف بيهودية من ترك الدين اليهودي وتحول الى دين آخر وهي بهذا التحديد تخالف الاصولية اليهودية التي ترى ان اليهودي الذي يترك الدين يبقى يهودياً[٢٧].

فالحركة الصهيونية لا تشترط في تعريفها لليهودي ان يكون متديناً لكنهالا تعترف به ضمن الجماعة اليهودية ان تحول الى دين اخر[٢٨]، بينما ترى الاصولية اليهودية ان

---

(٢٥)عبد الوهاب المسيري ، اليهودية والصهيونية واسرائيل ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ط١، ١٩٧٥، ص ٢٦.

(٢٦) اسعد رزوق ، الصهيونية وحقوق الانسان العربي ، منظمه التحرير الفلسطينية – مركز الابحاث ، بيروت، ط بلا ، ١٩٦٨، ٩٠ .

(٢٧) نديم الجابري ، الأصولية اليهودية ، مصدر سبق ذكرة ، ص١٩٥– وص١٩٦ ١٧.

(٢٨) ناحومغولدمان ، التناقض اليهودي ، منشورات الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، سلسلة كتب مترجمة ، العدد: ٧٣٦، ط بلا، سنة بلا ، ص٧٠.

اليهودي الذي يعتنق ديناً اخر غير اليهوديةلايُعد خارج عن الشعب اليهودي استناداً الى النص التلمودي الذي يقرر "ان اليهودي يظل يهودياً حتى وان ارتكب خطيئة"[٢٩].

وتجدر الاشارة الى ان القوى الاصولية الدينية لم تكن جميعها مهتمة في هذا الجدل، فالأصولية الحاريدية*في بداية تأسيس الدولة لم تهتم بالموضوع لانهالمتعتبرإسرائيل دولة شرعيهوقراراتها لا تحظى بالاحترام ، بينما الاصولية الصهيونية كانت اكثر اهتماماً بهذا الموضوع وتسعى لأجل صياغة تعريف اليهودي المتوافق مع الشريعة اليهوديةعلى شكل قانون تلتزم به المؤسسات الرسمية المعنية بالدولة[٣٠].

لكن الحركة الصهيونية كممثل عن التيار العلماني اصرت على تعريفها لليهودي والذي تخالف به تعريف الاصولية اليهودية الدينية، فتعريفها يعتمد على الولاء والاخلاص الكامل للدين اليهودي كضامن لوحدة (الشعب اليهودي) بعدم التحول الى دين اخر والولاء والاخلاص الكامل للدولة اليهودية التي اقيمت في ارض فلسطينتواجها[٣١]، فالتعريف لليهودي في الفكر الصهيوني يرتكز على اسس سياسية مرنه، عكس الاصولية اليهودية ذات المنطلق الديني المتشدد.

لقد انعكست هذه الجدلية ما بين التيارات الفكرية اليهودية على" قانون العودة "والذي خلى من اي تعريف لليهودي دفعاً للصراع بين التيارات الدينية والعلمانية

---

(٢٩) نقلاً عن : اسحق دويتشر، دراسات في المسألة اليهودية، ترجمه: مصطفى الحسيني، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٧١، ص١٧.

*الاصولية الحاريديةتنتمي الى الاصولية اليهودية الدينية وتمثل حركة متشددة تجاه قضايا متعددة منها الحركة الصهيونية وإقامة الدولة بدون حظور المسيح المخلص وقضايا الدين والمجتمع ومرعاة الشريعة اليهودية داخل المجتمع اليهودي ، ينظر في ذلك ، حميد فاضل التميمي ، الدولة اليهودية في الفكر الإسرائيلي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط١ ، ٢٠٠٨ ، ص ١٥٧ .

(٣٠)عبد الفتاح محمد الماضي،الدين والسياسة في اسرائيل ،مصدر سبق ذكرة ،ص٤٣٥.

(٣١) حميد فاضل التميمي ، الدولة اليهودية في الفكر الاسرائيلي ، مصدر سبق ذكرة ، ص٢٥٦.

وايضاً حتى تبقى هذه المسألة ذات طبيعة تقديرية تحددها الظروف والاحوال التي تمر بها (دولة اسرائيل)[٣٢].

(فالدولة الإسرائيلية) اتجهت منذ تأسيسها الى عدم وضع اي محددات تقيد سلوكها واطماعها التوسعية، بما هو متعارف عليه في الدول الاخرى فلم تبين حدودهاولم تضع دستور لهاولم تُعرف مواطنيها وكل هذا من اجل ان تحظى بالمرونة في التعامل مع التطورات والاحداث التي تواجها[٣٣].

في الحقيقة ان مشكلة تحديد "من هو اليهودي"؟ كانت تزداد حدة كلما فتحت ابواب الهجرة اليهودية الى (دولة اسرائيل) فالقيادات الصهيونية لاترى فيها مشكلة مادام المهاجرون سيساهمون في حل مشكلة نقص السكان في (دولة اسرائيل) بينما الاصولية الدينية ترى ان اغلب المهاجرين لايُعتبرون ممن ينطبق عليهم التعريف الديني لليهودي، لذلك فأنها استشعرت الخطر وبينت بأن (اسرائيل) ستصبح دولة لغير اليهود مما يعني ضياع الدولة الدينية الخاصة باليهودالتي تطمح لإقامتها وهي الدولة الدينية القومية[٣٤].

ان الاصولية اليهودية الدينية كانت مدركة بأنها لاتستطيع الوقوف بوجهة ارادة الحركة الصهيونية في استقطاب المهاجرين اليهود للسكن في أرض الميعاد مهما فعلتا ومارست من ضغوط، لان الحركة الصهيونية تعتبر الهجرة عنصر رئيس في الاستراتيجية الامنية الاسرائيليةالتي لا يمكن التفاوض عليها وهي غير قابلة للمساومة او النقاش[٣٥].

وفي المقابل فان الحركة الصهيونية تعلم وتدرك ان الاصولية اليهودية الدينية يمكن التفاوض معها ومساومتها على اي شيءالا مسألة تحديد تعريف لليهودي مخالف للشريعة[٣٦].

---

(٣٢)اسامة الغزي وآخرون، قانون الجنسية الاسرائيلي، في كتاب: فلسطينيات: المجموعة الثانية، مصدر سبق ذكرة،ص٦٥.

(٣٣) عبد الفتاح محمد ماضي، الدين والسياسة في اسرائيل، مصدر سبق ذكرة ،ص٤٣٠.

(٣٤) عبد الوهاب المسيري، من هم اليهود؟ ماهي اليهودية؟ ، مصدرسبق ذكرة ، ص٣٣٠.

(٣٥) نديم الجابري،الأصولية اليهودية ، مصدر سبق ذكرة ، ص٢٠٩.

(٣٦) عبد الفتاح محمد ماضي ، الدين والسياسة في اسرائيل ، مصدر سبق ذكرة ، ص٤٣٢.

وقد عملت الاصولية اليهودية من خلال ممثليها في الكنيست لجعل تعريف اليهودي مطابقاًللشريعة اليهودية لكنها فشلت بسبب رفض الاسرائيليون واليهود في العالم لهذ المقترح ولتحقيق حل وسطي والابتعاد عن الجدليات الفكريةفقد تم تعديل قانون العودة الاسرائيلي في العام (١٩٧٠م) ليتم تحديد اليهودي بأنه " الذي ولد لام يهوديةاو تحول الى اليهودية(تهود) ولم يعتنق ديناً اخر"[٣٧].

ورغم ان (دولة اسرائيل) استمرت في قبول الاشخاص المتهودين على يد حاخامات اصلاحيون او محافظون، وترفض منح الجنسية لليهود الذين تحولوا الى دين آخر لكن الاصولية اليهودية استطاعت ان تحقق بعض المكاسب في اقرار القانون بانتساب اليهودي لامه وهو يعني الحفاظ على النقاء العرقي اليهودي فضلاً على ان المحاكم الحاخامية اصبحت تتولى تحديد يهودية الاشخاص[٣٨].

لذلك يمكن اعتبار جدليه "من هو اليهودي"؟ متعددة الاجابة ومتعددة الزوايا الفكرية المنظور من خلالها اليها، وهو سؤال يمثل استفهام يقف في منطقه الوسط بين التيار الديني والتيار العلماني لتحديد هويه الفرد اليهودي وتحديد هويه الدولة ،فهو سؤال ذو مضامين سياسية متداخلة مع المضامين الدينية لانه معني في تحديد يهودية الدولة وكونها دولة لليهود كما تهدف لتحقيقه الاصولية اليهودية الدينية[٣٩].

سيما ان فكرة الشعب المختار تدفع الفكر الاصولي الديني بكل حركاته السياسية سواء توافقت مع الصهيونية ام لا، لإقامة دولة يهوديةخاصة لليهود تظم بين جانبيها الشعب المختار بهويته المتميزة عن غيره والمتفوقة على الاخرين[٤٠]، فالدولة التي تطمح

(٣٧) نقلاً عن :المصدر السابق ، ص٤٣٤.

(٣٨) نديم الجابري،الأصولية اليهودية،مصدر سبق ذكرة ،ص٢١٠.

(٣٩)هنيده غانم وآخرون ، في معنى دوله يهودية ، في كتاب : في معنى الدولة اليهودية هنيده غانم وآخرون، في كتاب: معنى الدولة اليهودية ، الاهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ط١، ٢٠١٢، ذكرة ، ص١٧.

(٤٠)حميد فاضل التميمي،الدولة اليهودية في الفكر الاسرائيلي،مصدر سبق ذكرة ،ص ٢٨٩.

لإقامتها الاصولية الدينية لايمكن ان يتساوى فيها المواطنون من ابناء (الشعب اليهودي) مع الاخرين فالمساواة تعني انتفاء وجود فكرة الشعب المختار والدولة اليهودية[٤١].

فمشروع (الدولة اليهودية) جرفت كل المعسكر الديني الى صف الصهيونية واليمين المتطرف من اجل اكتساب الارض على حساب السكان الاصليين وهذا السلوك جاء نتيجة الاخلاق اليهودية التقليديةالمسؤولة عن تدهور الروح الديمقراطية ، حيث امتزج التراث الوجداني الجماعي اليهودي مع القوة الدينية–القومية لتؤدي الى ابعاد كل من لا يُعد جزء من الجماعة اليهودية القومية[٤٢].

المطلب الثاني / قانون الدولة القومية للشعب اليهودي .

يمثل قانون الدولة القومية للشعب اليهودي التجسيد العملي للفكر والسلوك العنصري الذي تتبناه الحركة الصهيونية والمتوافق مع الاسس الفكرية للاصولية الدينية اليهودية مما جعل كلا الحركتين يعتبرانه انتصار حقيقي لترجمة الافكار والمبادىء على أرض الواقع، فالسلوك العنصري متجذر في حركة الفرد اليهودي وتعاطية مع الاخر المخالف، وقد صيغ بقواعد قانونية تضمنها قانون الدولة القومية للشعب اليهودي.

اولاً . تأصيل القومية العنصرية في الدولة الاسرائيلية.

سارعت الحركة الصهيونية بعد اعلان قرار التقسيم والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بإقامة الدولتين في فلسطين ، لإعلان دولتها والتي تستند على مبادئ متعددة ، لكن المهم في هذه المبادئ هو مبادئ الحرية والسلام والعدالة وحفظ الحقوق الاجتماعية والسياسية لكل السكاندون تمييز في الدين والعرق وضمان حرية الدين وحماية الاماكن المقدسة للديانات الاخرى،والوفاء لمبادئ الامم المتحدة [٤٣]ووفق هذه التعهدات فأن

---

(٤١)انيس القاسم،حق الحصول على الجنسية في دولة اسرائيل،في كتاب: الصهيونية والعنصرية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ج١ ، ط١ ، ١٩٧٧ ، ص٣٣٥ – وص٣٣٦.

(٤٢)شلومو ساند، كيف لم اعد يهودياً،ترجمه : انطوان شلحت ، الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ط بلا، ٢٠١٤، ص ٨٩.

(٤٣)اسعد رزوق ، الصهيونية وحقوق الانسان العربي ، مصدر سبق ذكرة ، ص١٦٣.

(دولة اسرائيل) اقرت بالتعددية لمواطنيها والزمت نفسها باحترامها و تكون الضامنة لها.

ووفق هذه المبادئ فقد بدأ الحديث على (الامة الاسرائيلية)كأي أمة ليبراليةتمثل كياناً في حد ذاتها وتضم العديد من القوميات وليس قومية واحدة وتشترك في اساس سياسي موحد يقوم على الانتماء المدني للدولة، والافراد فيها مواطنون متساوون من دون التمييز بينهم على اساس الدين او العرق[٤٤].

وفي الحقيقة ان التوجه في حينها نحو دولة ديمقراطية ليبراليةكان يكمن في محاولة كسب الرأي العام العالمي لدولتهم الحديثة بإبراز ديمقراطيتها وإخفاء عنصريتها وابراز الطابع العلماني لدى قيادات التأسيس ومحدودية تأثير القوى الأصولية الدينية في المجتمع وان حكومتها تنبثق عبر الانتخابات العامة[٤٥].

وتماشياً مع هذا التوجه أبرز الأعلام اليهودي (الدولة الإسرائيلية) على أنها منارة للحضارة المدنيةومكان يحقق فيه الانسان كرامته باعتبارها دولة لكل مواطنيها وقد تم الترويج لأفكار قيادات مثل (ماكس نورداو)الذي اكد أن مهمة اليهود في فلسطين ليس السيطرة عليها وإنما هي نشر الثقافة والتمدن والحضارة من أجل أن تتوسع الديمقراطية والاخلاق الاوربية لتصل الى الفرات في العراق[٤٦].

أن فكرة احترام المواطنة والتعددية الاجتماعية داخل(دولة إسرائيل)تعد فكرة غير محببة لدى الأصولية اليهودية الدينيةمستندين في رفضهم لها على مبدأ علوية الشعب المختار على غيره من الشعوبوالذي من المستحيل أن يتساوى معهم بالحقوق

([٤٤])عطا محمد زهره ، يهودية اسرائيل : رؤية مستقبلية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد: ١٧٠ ، الامارات ،ط١ ،٢٠١٢ ،ص٢٧.

([٤٥])المصدر نفسه ، ص٢٨– وص٢٩.

([٤٦])السيد يسين ، الصهيونية ايديولوجية عنصرية ، في كتاب : الصهيونية والعنصرية ،ج١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ج١ ، ط١ ، ١٩٧٧ ، ص٩٠.

والامتيازات،فالدولة التي يعيش فيها الشعب المختار لابد أن تكون دولة يهودية لليهود خالية من الأخرين[٤٧].

أن اعتبار (دولة اسرائيل)دولة ديمقراطيةتواجه اشكالية مهمةفالدول الديمقراطية لا تجعل من الدين شرط اساسي في تحديد الانتماء أليهابينما نجد فيها هذا الجمع بين التناقضات فهي تدعي الديمقراطية من جهة ومن جهة اخرى تحدد الدين كأساس للتمييز مابين الأفراد فغير اليهودي يعتبر مواطن درجة ثانيةوهذا مقياس بعيد عن الروح الديمقراطية القائمة على المساواة والعدالة وهو اقرب الى فكرة النقاء العرقي والتفرقة العنصرية[٤٨].

وهناك إشكالية أخرى لاعتبار(اسرائيل دولة ديمقراطية)ولكل مواطنيها ، فهذه الاشكالية تتحدد بوجوب فتح أبوابها لعودة الفلسطينيين الذين هُجروا منها بسبب الاضطهاد، كذلك يفترض بها انلا تدعوا اليهود المتواجدين في العالم للهجرة أليها لأنها بذلك ستمد نفوذها الى مواطنين دولة أخرى وتتدخل بشؤونها الداخلية[٤٩].

أن هذا الجدل يكشف عمق الأزمة داخل المجتمع الإسرائيلي،وقد أشار الى ذلك عالم النفس الإسرائيلي (جورج تامارين) وقد أطلق على هذه الأزمة تسمية "المعضلة الاسرائيلية" والذي يرى ان بروز هذه الازمة يساعد عليها التناقض بين نمطين من التفكير والسلوك وهما:احدهما يدعو الى إقامة مجتمع ديمقراطي تسوده المساواة والعدالة، والاخر يدعو الى اخضاع المجتمع الى القوانين الدينية والثقافة العنصرية المتسمة بالتعصب[٥٠].

وفي الحقيقة ان التعصب القومي العنصري ذوالبعد الديني اطلقه الفكر الاصولي واخذ مجاله التطبيقي في الحياة السياسية من قبل قيادته ، فالخاخام (عوفوديا يوسف) ابرز من

---

(٤٧)حميد فاضل التميمي ، الدولة اليهودية في الفكر الإسرائيلي ، مصدر سبق ذكرة ، ص٢٨٨.

(٤٨)محمد ربيع،أزمة الفكر الصهيوني،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٩، وص ١٠٨ – وص ١٠٩.

(٤٩)عبد الوهاب المسيري،من هم اليهود؟ وما هي اليهودية ؟ ،مصدر سبق ذكرة ،ص٣٤٥.

(٥٠) السيد يسين ، الصهيونية ايديولوجية عنصرية ، في كتاب :الصهيونية والعنصرية ، ج١ ، مصدر سبق ذكرة ، ص ٩٣ .

عبر عن العنصرية القوميةوالذي يعتقد بان الله يندم كل يوم لانه خلق ذرية اسماعيل(ع)، وانه لطالما ردد عبارة ((ان العرب انجاس وافاعي))[٥١]، وهذا الرأي لايُعد شاذاً في (دولة اسرائيل)فمثل هذه الافكار ماهي الا انعكاساً لكل السياسات المتعبة من قبل التيارات الدينية والعلمانيةوالتي تهدف لإقامة اسرائيل الكبرى (من النيل الى الفرات) خالية من اي وجود لغير اليهود .

وعلى هذا الاساس اصبح الحديث عن مشروع (الدولةالاسرائيلية)والتي تكون ضامنه لحقوق كل مواطنيها من الخيال وبالضد من التوجه نحو اقامة الدولة اليهودية كهدف تسعى اليه كل القوى الدينية والعلمانية ، حتى وان تسبب بغياب الديمقراطية وضياع حقوق الانسان والمساواة والتناقض مع اسس الفكر الليبرالي كونها تتبنى أيديولوجية قوميةعنصرية[٥٢].

ان الايمان بالمرتكز الفكري الذي يؤسس لمقولة الشعب المختار يدفع القوى الاصولية اليهودية الدينية واحزابها الى توظيف هذه الفكرة من اجل اقامة (دولة يهودية) اصولية تضم بين جنباتها (الشعب اليهودي) بهويته المتميزة والمتفوقة على الاخرين[٥٣].

لقد اقيمت (دولة اسرائيل) لا لتكون لك مواطنيها بل لتكون (دولة يهودية) في وجوهرها وحكومتها ورموزها واعيادها (دولة للشعب اليهودي)، وهذا يتطلب وضع خطط لزيادة المساحة الاستيطانية لليهود وتقليل تواجد غير اليهود من خلال استخدام سياسة تتبع تعمد اساءت الظروف المعيشية واهمال البيئة الخدمية لإجبار الاخرين على ترك مدنهم واراضيهم والهجرة منها هرباً من صعوبة الحياة والضغوط اللاإنسانية من قبل سلطات (الدولة الإسرائيلية)[٥٤].

---

(٥١)نقلاً عن : بديعة أمين ، الجذور التوراتية للعنصرية الصهيونية ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد،ط١ ،٢٠٠٢،ص١٨٥– وص١٨٦.

(٥٢)عطا محمد زهرة، يهودية اسرائيل :رؤيه مستقبليه ، مصدر سبق ذكرة ،ص٦٧.

(٥٣)حميد فاضل التميمي، الدولة اليهودية في الفكر الاسرائيلي ، مصدر سبق ذكرة ، ص٢٨٩

(٥٤)بديعه أمين ،الجذور التوراتية للعنصرية الصهيونية، مصدر سبق ذكرة ، ص٦٥.

لاسيما بعد حرب العام (١٩٦٧م) مابين اسرائيل والدول العربية وما تحقق فيها من انتصارات ، فتح المجال واسعاً للقوى الأصولية اليهودية للدخول بشكل اكثر تأثيراً في الحياة السياسية[٥٥]، والعمل لإقامة الدولة اليهودية القومية ورافق هذ التوجه ادراك العلمانيون لأهمية استخدام الرموز الدينية ونظرتهم الى انفسهم على انهم يهود بالمعنى الديني، وقد تُرجم هذا التطابق من خلال السلطة التشريعية (الكنيست) بإصدارها القوانين التي تؤكد ان اسرائيل (دولةيهودية وللشعب اليهودي) وانها لايمكن ان تكون لكل مواطنيها اليهود والغير يهود[٥٦].

فالقومية اليهودية اقتضت ان تتجه اسرائيل بمؤسساتها نحو البعد الدينيوان تكون القوانين الصادرة عن الكنيست معبره عن عنصرية التوجه السياسي – الديني، فالتوافق مابين اليمين المتطرف مع الاصولية اليهودية الدينية انتج القوانين التي تستجيب لمصالح اليهود خاصة، وتتجاهل حقوق الاخرين غير اليهود وأوضاعهم الاجتماعية والسياسية[٥٧].

وهذا ما انعكس على السلوك السياسي العام للدولة ، فالدولة القومية اليهودية ومواطنوها اصبحوا متطرفون وعنيفون بكل مايتعلق بالمشكلات اليومية كالمشكلات السياسية الخارجية وايضاً ما يخص الشؤون الاجتماعية، بينما المثقفون ليس لهم دور في تشكيل الثقافة للبلد وكان المهيمنون على الدولة هم العسكريون[٥٨].

وفي الحقيقة ان هذه الدولة لم تترك اي منهجية الافعلتها للتميز مابين مواطنيها من اليهود وغير اليهود، فاليهود الغربيين يتمتعون بالسيطرة على القرار السياسي عكس اليهود الشرقيين والذين يعانون التهميش، اما غير اليهود فانهم لايجد تمثيلهم المناسب في

---

(٥٥)جيبل كيبل، يوم الله: الحركات الأصولية المعاصرة في الديانات الثلاث، ، ترجمة : نصير مروة ، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٢ ،ص١٦٧

(٥٦)بديعه أمين ،الجذور التوراتية للعنصرية الصهيونية، مصدر سبق ذكرة، ص٩

(٥٧)عطا محمد زهرة، يهودية اسرائيل:رؤيه مستقبليه ، مصدر سبق ذكرة ، ص٥٣.

(٥٨)ناحومغولدمان،إسرائيل الى اين، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، ط بلا ،١٩٨٠،ص١٢٤.

المؤسسات الحكومية والاكثر من ذلك اهامهم بالولاء والاخلاص لجهات خارجية تعمل على اسقاط (دولة اسرائيل) مستخدمين هذا السبب كمبرر وحجه لتهجيرهم من ديارهم دون اي تحرك دولي فاعل[٥٩].

ان تشدد الفكر الديني الاصولي اليهودي اضفى اثاراً شرعية على النزعة القومية العنصرية[٦٠]،كما ان تولى اليمين المتطرف السلطة في اسرائيل بعد العام (١٩٧٧)انتج توافقاً فكرياً اسس لتيار سياسي جديد عرف " بالصهيونية الجديدة "[٦١]، والتي كانت تحلم بتحقيق اسرائيل الكبرىوتهتم بأرض اسرائيل اكثر من اهتمامها (بدولة اسرائيل) وتسعى الى فرض الطابع اليهودي بدلاً عن الطابع الاسرائيلي للدولة والاخذ بالهوية الاثنية عوضاً عن الهوية المدنية وابرز ممثل لهذا الفكر هو حركه (غوش امونيم)[٦٢].

وبذلك صارت (الدولة الاسرائيلية) تتجه نحو تبني النموذج الرجعي الديني الذي تطرحه الاصولية الدينية بحيث اصبحت (الدولة الاسرائيلية دولة دينية) مع احتفاظها بالمظهر الخارجي الليبرالي،وابرز اثار هذا النموذج الرجعي هو التميز العنصري ضد العرب وغير اليهود[٦٣].

وقد تجسد هذا التطرف الفكري بالتحالف مابين الاصولية الدينية مع اليمين المتطرف النابع من افكار " فلاديمير جابوتنسكي– بيغن "[٦٤]،وقد اثمر هذا الترابط عن تعدد القوانين التي اصدرتها الكنيست لتكرسفيها توجها نحو قوميةعنصرية ، حيث

---

(٥٩)اسعد رزوق ، الصهيونية وحقوق المواطن العربي، مصدر سبق ذكرة ، ص١٦٤– وص١٦٥.

(٦٠)روجيه غارودي ، عن الذرائع الدينية والتاريخية للصهيونية ، في كتاب : الصهيونية والعنصرية ، ج٢، مصدر سبق ذكرة ، ص٣٨.

(٦١)بديعه امين، الجذور التوراتية للعنصرية الصهيونية ، مصدر سبق ذكرة ، ص٢٨.

(٦٢) حميد فاضل التميمي ، الدولة اليهودية في الفكر الاسرائيلي ، مصدر سبق ذكرة ، ص٢٩٣.

(٦٣)عبد الوهاب المسيري، من هم اليهود؟ ماهي اليهودية؟ ، مصدر سبق ذكرة ، ص٣٥١.

(٦٤)عطا محمد زهرة ، يهودية اسرائيل : رؤيه مستقبلية ، مصدر سبق ذكرة ، ص٤٩.

أصدرت قانون القدس عاصمه (دولة اسرائيل) الابدية في عام (١٩٨٠م) وبأجماع كل القوى الدينية والسياسية والاسرائيلية[٦٥].

ولم تكتفِ بذلك فأن القوانين المعبرة عن تطرف سياسي استمرت في الصدور، فصدر قانون ضم الجولان واعتبارها جزء من (دولة اسرائيل) في العام (١٩٨١م) ومن ثم قانون اراضي الدولة الذي يمنع غير اليهودي من التملك، وكذلك اصدار قانون اراضي الدولة القومية والذي يقطع الطريق على غير اليهود من التملك في القرى والمدن داخل الخط الاخضر وبذلك تتأكد نهاية(الدولة الاسرائيلية) التي يفترض ان تكون لكل مواطنيها، لتصبح دولة يهودية لليهودفقط[٦٦]، فالتوافق مابين الاصوليةالدينية واليمين المتطرف الإسرائيلي دليل على العنصرية اليهودية[٦٧]، وقدم للعالم المتحضر نموذج دولة قومية اقصائية المتجسدةبقانون الدولة القومية للشعب اليهودي .

ثانياً. قانون الدولة القومية للشعب اليهودي.

الدولة القومية اليهودية هي من أبرز الأهداف في الخطط الاستراتيجية الصهيونية التي من خلالها يتحقق بناء الأمة اليهودية وبأي وسيلة كانت ، ولهذا المخطط عدة خطوات مهمة لبناء الدولة القومية وهي[٦٨]:-

١. استعمار الأرض من خلال تجريد وتهجير الفلسطينيين من أرضهم وبناء المستوطنات وأسكان اليهود القادمين من خارج فلسطين فيها.

٢. اتباع سياسات اقتصادية وتنموية عبر تقديم القروض المالية للمستوطنين اليهود.

---

(٦٥)ذياب مخادمة، مستقبل مدينة القدس ، مجله العلوم السياسية ، بغداد، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية ، العدد : ٢٤/ تموز/ ٢٠٠١ ،ص٩٥.

(٦٦)عطا محمد زهرة ، يهودية اسرائيل : رؤيه مستقبلية ، مصدر سبق ذكرة ، ص٥٣.

(٦٧)بديعة أمين ، الجذور التوراتية للعنصرية الصهيونية ، مصدر سبق ذكرة ، ص ١٤١

(٦٨)يوسف جبارين ، التخطيط القومي في إسرائيل : استراتيجية الاقتصاد والهيمنة ، ترجمة : سليم سلامة وسلافة حجاوي ، مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ، رام الله ، ط بلا ،٢٠١٣، ص٣٠١ .

٣.توزيع السكان اليهود على عموم(دولة اسرائيل) لتكتمل عملية استعمار والسيطرة على كامل الاراضي الفلسطينية واتباع منهجية التغيير الديموغرافي.
٤.الحصول على الأجماع من قبل اليهود و تعزيز الشرعية القومية والتعامل مع الأخرين على أساس أنهم خطر على أمن الدولة.

ان اصرار الصهيونية على تحقيق الدولة القومية جاء متطابقاً مع منهج الأصولية اليهودية الدينية التي تؤسس افكارها على النص الديني الذي ولد لديها سلوكاً عنصرياً أتجاه الأخرين[٦٩]، حيث ان الأصولية بكلا جناحيها رأوا في الدولة القومية المجال الذي يحقق طموحاتهم، فالأصولية الحاريدية،لم تعد تنظر الى الدولة في فلسطين كدولة غير شرعية وإنما ترى فيها هبة من السماء للشعب اليهودي ويجب تطويرها تحت إرشادات التوراة[٧٠].

أما الأصولية الصهيونية* فقد دعمت الحركة الصهيونية منذ بداياتها لإقامة الوطن القومي لليهودي في فلسطين باعتبارها حركة تمثل اولى خطوات التمهيد للخلاص المسيحاني، وسعت بكل جهدها لتكون الدولة في فلسطين دولة يهودية لليهود تحت حكم التوراة[٧١].

فجاء اقرار قانون الدولة القومية للشعب اليهوديمتماشياً مع فكر الأصولية الدينية والروح الصهيونية بما يحتويه من مواد قانونية ترسخإبعاد وإقصاء وتهميش الأخرين

([٦٩])رشاد عبد الله الشامي ، الشخصية اليهودية الاسرائيلية والروح العدوانية ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد: ١٠٢ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ، ١٩٨٦، ص٣٠ .

([٧٠])اسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع في إسرائيل، معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة، ١٩٧١، ص١٥١– وص١٥٢.

*الاصولية الصهيونية هي احدى الاتجاه الفكرية داخل الاصولية اليهودية الدينية تدعم اقامة الدولة وتقيم علاقات متكافئة على أساس التعاون مع الحركة الصهيونية وترفض فكرة الاعتماد على المسيح في اقامة الدولة وتتمسك بفكرة الارض الموعودة والشعب المختار وتميل الى الاعتدال والتوافق مع العديد من القضايا المطروحة من قبل الحركة الصهيونية لمعالجة المسألة اليهودية، ينظر في ذلك، حميد فاضل التميمي، الدولة اليهودية في الفكر الإسرائيلي، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٧.

([٧١])نديم الجابري ، الأصولية اليهودية ، مصدر سبق ذكرة ، ص١٨٢.

وتكريس القومية اليهودية في المجتمعولتؤكد فكرة أن اليهودي أفضل من الأخرين ولايمكن أن يتساوى معهم في دولة واحدة لهذا فالدولة القومية تمثل نقطة التقاءمابين القوى الدينية والصهيونية،رغم معارضة القوى الليبرالية الديمقراطية التي وجدت في مواده تقاطع مع مبادئ الديمقراطية[٧٢].

أن هذه الأفكار والسلوك الاقصائي لدى صانع القرار السياسي في اسرائيل لم يغب عن الساحة السياسية في فلسطين فمنذ تأسيس الدولة حتى اقرار قانون الدولة القومية للشعب اليهودي كانت العنصريةهيالمنهج الابرزفي التعامل مع غير اليهود من المسلمين والمسيحيين ، وأن حاولت (دولة اسرائيل) تقديم نفسها كدولة حديثة مدنية الا انها طالما تحينت الفرصوتذرعت بمختلف الأسباب من أجل التخلص من غير اليهود وتهجيرهم الى بلدان أخرى وبهذا الصدد يؤكد الحاخام(يوسف واتيز)أن فلسطين بلد لايمكن أن يعيش فيها شعبان[٧٣]،أي أن فلسطين يجب أن تكون خالصة لليهود.

فالسلوك العنصري داخل (دولة اسرائيل)اصبح شيء واضح ولايمكن اخفاءهُ بأي وسيلة، رغم معرفة المجتمع الدولي به لكنهم عاجزين عن اتخاذ اي ردة فعل رادعة تجاهه، فالعنصرية الإسرائيلية جعلت (آموسف وننكنشتين) (استاذ التاريخ والفلسفة في جامعة تل ابيب) يقول: ((أن العرب داخل اسرائيل يواجهون تفرقة شديدة وقاسية، وهذا وضع يثير القلق، وفي الماضي حاولت السلطات الإسرائيلية تخفيف حدة التفرقة ثم توقفت، واتجهت تلك المحاولة في الاتجاه المعاكس))[٧٤] .

أن الايديولوجية التي بُنيت عليها (دولة اسرائيل) رسخت السلوك الإقصائي المنهجية الاستيطانية في ثقافة الفرد اليهودي، وخير من عبر عن هذا التوجه هو(ايجال الون)(

---

(٧٢)انطوان شلحت، نتنياهو يتطلع الى ولاية رابعة على جناح مشروع قانون الدولة القومية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد : ١٠١/ شتاء/٢٠١٥ ، ص٢٠١.

(٧٣)خليل السواحري وسمير كنعان، التوجهات العنصرية ومناهج التعليم الإسرائيلية، منشورات أتحاد الكتاب العرب، دمشق، ط بلا، ٢٠٠٤، ص٥.

(٧٤) نقلاً عن : مسعود اغباريه ،اسرائيل ومواطنيها العرب: الصراع المنسي،مجلة شؤون الشرق الأوسط ، المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث ، بيروت ، العدد: ٣/ ربيع- صيف/١٩٩٣،ص ص٢١-٢٣ .

نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي خلال المدة ١٩٦٨م-١٩٦٩م) بقوله :((بأن اسرائيل دولة احادية الهوية ووجود اقلية عربية لا يجعل منها دولة متعددة الهوية الوطنية، وأن اليهود ليس لديهم الا هذه الدولةبينما العرب لديهم دول كثيرة يمكنهم الهجرة أليها))[٧٥]، وفي الحقيقة أن هذا التوجه تمثل بكل قوة في قانون الدولة القومية للشعب اليهودي.

في الجانب القانوني يُعد قانون الدولة القومية من القوانين الاساس التي لها علوية على التشريعات العادية فلا يمكن تعديله او الغائه بالتشريعات العادية ،اما من الجانب السياسي فقد أحدث تغيراً في طبيعة (الدولة الإسرائيلية) كدولة تدعي أنها ديمقراطية وأنها لا تفضل الهوية اليهودية على ديمقراطيتها وتعامل كل مواطنيها بالتساوي دون التمييز بسبب الدين او العرق[٧٦]،فقد جاء هذا القانون ليؤكد سطحية الادعاء بالتمسك بالمبادئ الديمقراطية، وصعود الاتجاه العنصري المتطرف ليتم تنظيم عمله في الدولة بقانون.

كانت بدايات طرح القانون لصياغته وإقراره في الكنيست في العام (٢٠١١م) ، من قبل (آفيدختر) (عضو الكنسيت عن حركة الليكود) وفي الدورة البرلمانية التاسعة عشر (٢٠١٣م – ٢٠١٥م) تم تقديم ثلاث مقترحات لإقرار قانون الدولة القومية من قبل كل من (زئيف الكين) (عضو عن حزب الليكود) و(آبيلتشاكير) (عضو عن البيت اليهودي) و(باريف ليجين) (نائب عن الليكود) وكل هذه المقترحات تتفق على أن اسرائيل دولة (للشعب اليهودي) وحق تقرير المصير حصراً فيها لليهود، وان يهوديتها مقدمة وتهيمن على الديمقراطية[٧٧].

([٧٥])نقلاً عن :امل جمال، اهداف ومعاني اقتراح قانون اساس اسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي،مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، العدد : ١٠١/ شتاء/٢٠١٥ ، ص ٧.

([٧٦])المصدرالسابق نفسه، ص٨.

([٧٧])انطوان شلحت ، نتنياهو يتطلع الى ولاية رابعة على جناح مشروع قانون الدولة القومية ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد : ١٠١، مصدر سبق ذكرة ، ص ١٩٥.

وفي العام(٢٠١٥م) تم عرض مشروع القانون على مجلس الوزراء الاسرائيلي تمهيداً لإرساله الى الكنيست للتصويت عليه،لكنه تسبب بأزمة سياسية بين قوى الائتلاف الحكوميحيث اعترضت(تسيبي ليفي/وزيرة العدل عن حزب كاديما)على القانون وطالبت بسحبه لأنه يتعارض مع الطبيعة الديمقراطية للدولة، التي رسختها وثيقة اعلان الدولة، لكن القوى السياسية اليمينية المتطرفة تساندها الأصولية اليهودية اصرت على إقراره، مما تسبب في حل الحكومة والدعوة الى انتخابات مبكرة تجري بآذار في العام (٢٠١٥م)[٧٨].

لقد افرزت الانتخابات فوز اليمين المتطرف والقوى الدينية إذ تم تشكيل الحكومة الجديدة التي توافقت قواها المؤتلفة على إقرار قانون قومية الدولة واعتباره اهم اولوياتها، وبعد جلسات مطولة داخل الكنيست واستكمال الإجراءات القانونية المعمول بها تم التصويت على القانون بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٩ بالموافقة من قبل(٦٢) نائب والرفض من قبل (٥٥) نائب امتناع (٢) نائب[٧٩]، والملاحظ ان نسبة التصويت متقاربة مابين القبول والرفضمما يعكس مدى الأزمة داخل المجتمع الإسرائيلي بسبب هذا القانون.

في الحقيقة ان هنالك اسباب تقف وراء اقرار هذا القانون تتمثل في[٨٠]:

١. الخلاف فيما يخص يهودية الدولة، فالقوى القومية والدينية ترى في يهودية الدولة منظومة قيمية وعقائدية ودينية يجب ان تتحكم بالواقع الإسرائيلي، اما القوى الليبرالية المدنية ترى يهودية الدولة من زاوية الثقافة والتاريخ فقط.

---

(٧٨) صحيفة الشرق الأوسط،اسرائيل دولة قومية يهودية ، الخميس/تموز/٢٠١٨ ، تاريخ الدخول ٢٠١٩/٧/١، متاح على الرابط الإلكتروني

HTTPS://www.aawsat.com/home/article/1336711

(٧٩)أمل جمال، اهداف ومعاني اقتراح قانون اساس اسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد:١٠١، مصدر سبق ذكرة ،ص١١.

(٨٠)نديم الجابري، الأصولية اليهودية،مصدر سبق ذكرة ، ص٢٠٠– وص ٢٠١.

٢. رغبة الأصولية الدينية من الحد من تأويلات المحكمة العليا التي تمتاز بأحكامها الليبرالية والتي غالبا ما تخالف بها القواعد الدينية لدى الأصولية اليهودية.

إذ ينص قانون الدولة القومية للشعب اليهودي على[٨١] :

١. الدولة القومية للشعب اليهودي والقدس كاملة وموحدة عاصمة لها .

٢. أن اللغة العبرية هي اللغة الرسمية للدولة .

٣. الدولةترحبالهجرة اليهودية ولم الشمل .

٤. تتحمل الدولة مسؤولية امن وسلامة ابناء (الشعب اليهودي) ومواطنيها الذين يعانون من الغبن بسبب يهوديتهم او مواطنيتهم .

٥. أن الاستيطان قيمة وطنية.

٦. لليهود حصراً حق تقرير المصير في ارض فلسطين.

٧. ان القانون لا يُعدل الا بعد الحصول على أغلبية عدد اعضاء الكنيست.

ان القوى الليبرالية والديمقراطية في اسرائيل ترى في هذا القانون رسالة تطرف اصولية دينية مرسلة من قبل (دولة اسرائيل)الى العالم المتحضرستؤدي الى التأثير في صورة الدولة الديمقراطية وتتيح للدول المتحضرة أن تفرض العزلة على اسرائيل بسبب عدم اجادة التعامل مع الأقليات لديهاسواء الدينية أو العرقية، فقانون الدولة القومية ماهو الا منهجية غير متوافقة مع منظومة القيم الإنسانية[٨٢].

ومن هذا المنطلق فأن "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" احتج لدى لجنة شؤون سن القوانين الوزارية، مبيناً ان قانون الدولة القومية يخل بالتوازن القائم بين المكونين الأساسين في تعريف الدولة وهما :اليهودية والديمقراطية كما ان اسرائيل هي دولة قومية للشعب اليهودي ولايوجد حاجة لإقرار مثل هكذا قانون لأنه سيقوض الصورة

---

(٨١)الموقع الرسمي الإلكتروني للكنيست الإسرائيلي، تاريخ الدخول ٢٠١٩/٧/٣، متاح على الرابط:
https:/main,Knesset,gov,il/AR/activity/pages/Basiclaws,aspx .

(٨٢)انطوان شلحت، نتياهو يتطلع الى ولاية رابعة على جناح مشروع قانون الدولة القومية، مجلة الدراسات فلسطينية، العدد:١٠١، مصدر سبق ذكرة، ص٢٠٠.

الديمقراطية للدولة، الا ان (بينيامين نتنياهو/رئيس الوزراء الاسرائيلي الحالي) اصر على إقرار القانون من اجل قطعالطريق على منافسيه لزعامة الليكود وزيادة رصيده الانتخابي من خلال ابراز مواقفة اليمينية المتطرفة(٨٣).

أن قرار الامم المتحدة الذي تأسست بموجبه(دولة اسرائيل)كان قرارٌ لتأسيس دولة تعمل بمواثيق الجمعية العامة للأمم المتحدة ومبادئ حقوق الأنسان وتلتزم بالقوانين الدولية، لكن قانون الدولة القومية أعلن انتهاء الدولة الديمقراطية، وبدء عصر الدولة التي تسعى الى النقاء الديني والعرقي لدى شعبها وتعامل مواطنيها على اساس هذا التمييز، فالدول المتحضرة في العصر الحديث تقاس بمقدار احترامها لحقوق الانسان الدينية والاعتقادية و بخلاف ذلك فلا مشروعية لها وتتحول الدولة من دولة ديمقراطية الى دولة عنصرية(٨٤).

ان قانون الدولة القومية يمثل نموذج يكشف عن حقيقة النظام السياسي وعقلية القيادات المسيرة له فالنظام الذي منذ تأسيسه ولازال يعمل وفق ادوات عنصرية فهذا القانون ماهو الا اضفاء الصبغة القانونية على هذه السلوكيات الإقصائية العنصرية فضلاً عن انه يؤكد على حقيقة ان اسرائيل لم ولن تكون لكل مواطنيها، مهما اعطت لنفسها من مواصفات ديمقراطية من ناحية(٨٥) .

ومن ناحية اخرى فأن قانون الدولة القومية يعتبرتحولاً في منهجية التعامل مع قضايا مهمة لازالت قيد التباحث والحل في مفاوضات السلام بين الدول العربية و(دولة اسرائيل) كقضية اللاجئين الفلسطينيين او القدس والاراضي المحتلة او حقوق الاقليات لهذا فأن القانون اكد على نوع محدد من الأسلوب في حل القضايا العالقة وهو اسلوب

---

(٨٣)اشرف بدر، قانون القومية الاسرائيلية (يهودية الدولة)... الدلالات وردود الافعال، مركز رؤية للتنمية السياسية، سلسلة شؤون اسرائيلية، اسطنبول، ط بلا، ٢٠١٧، ص ١٥.

(٨٤) مجدي حماد، السلام الإسرائيلي: استراتيجية التسوية، باحث للدراسات، بيروت، ج٢، ط١، ٢٠١٧، ص٢٨٨.

(٨٥) انطوان شلحت، نتنياهو يتطلع الى ولاية رابعة على جناح مشروع قانون الدولة القومية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد : ١٠١، مصدر سبق ذكرة،ص٢٠٠.

العنف والاقصاء من قبل القيادة الاسرائيلية مع من يعيشون معهم او الدول التي تحيط بهم[٨٦].

وتجدر الاشارة هنا الى ان بعد صدور هذا القانون ومصادقة الكنيست عليه توالت ردود الافعال تجاهه معبرة عن خيبة امل في اصرار (دولة اسرائيل) على التمسك بمنهجية التعصب والعنصرية، وعدم تعاطيها بشكل ايجابي مع حقوق الفلسطينيين وتعمدها العمل من أجل انهاء كل المشاكل بأسلوب العنف ولم تقتصر ردود الفعل من داخل اسرائيل بل صدرت من العديد من القيادات السياسية في العالم والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الأنسان[٨٧].

الخاتمة :

ومما تقدم يمكن القول إن القومية اليهودية تمثل فكرة جدلية داخل الإطار الفكري اليهودي، فالأصولية اليهودية عملت على جعل الدين اليهودي هو الأساس والمرتكز في القومية اليهودية، وهذا الأمر لا يصح لإن الدين لا يتحدد بهوية أو جغرافية، فالأديان العالمية ومنها اليهودية لا توصف بأنها أديان قومية منحصرة بجماعة معينة، أما الصهيونية فأنها بدأت في تعريفها للقومية على أساس عرقي ومن ثم انتقلت إلى القومية الأثنية، كي تكون في موقف تستطيع أن تؤثر فيه بالقوى الدينية اليهودية والقوى الكبرى الدولية.

إن إقرار قوانين تأسيس الدولة القومية اليهودية مثل قانوني العودة والجنسية "وقانون الدولة القومية للشعب اليهودي" تُعد علامة بارزة في التطابق ما بين فكرالاصولية اليهودية الدينية والسلوك العنصري لدى الحركة الصهيونية، بما تحتويه من

---

(٨٦)سومر منير صالح ، قانون يهودية الدولة في "اسرائيل" وتداعياته المستقبلية غلى القضية الفلسطينية، مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي – جامعة القدس المفتوحة، رام اللة، ط بلا، ٢٠١٥، ص ٢١ –وص ٢٢.

(٨٧)ينظر في ذلك : قانون الدولة القومية اليهودية ٢٠١٨، اعداد: براء زيدان و ربيع الدنان ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ملف معلومات٢٦، ط بلا، ٢٠١٨، متاح على الرابط الإلكتروني:
https:/www.alzaytouna.net .

مواد قانونية ترسخ إبعاد وإقصاء وتهميش الأخرين وتكريس القومية اليهودية في المجتمع، ولتؤكد أن اليهودي أفضل من غيره ولا يمكن أن يتساوى معهم في دولة واحدة، فالدولة القومية تمثل نقطة إلتقاء ما بين الاصولية اليهودية الدينية والحركة الصهيونية، واختلافاً مع القوى الليبرالية الديمقراطية التي وجدت في موادها تقاطعاً مع مبادئها.

ان الاصولية اليهودية الدينية وجدت في قوانين التأسيس للدولة القومية ترجمة لأفكارها الدينية والسياسية ومنهجاً ملبياً لطموحاتها ، لهذا فأنها حرصت على ترسيخها داخل المجتمع الاسرائيلي وجعلها متوافقة مع الشريعة اليهودية ، من خلال تمكنها من الدخول إلى المؤسسات السياسية لاحداث التأثير في القرار السياسي والاستفادة من الامكانات التي وفرتها لها الدولة في تحقيق إعادة جزء كبير من المجتمع الى الالتزام بالتعاليم الدينية لتضمن مستقبل (الدولة القومية اليهودية) .

يهدف إقرار قانون "الدولة القومية للشعب اليهودي" بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٩ في الكنيست الاسرائيلي باغلبية بسيطة ، جعل الدولة ذات طبيعة يهودية ولليهود حصراً ، وإبعاد كل من لا ينتمي الى ما يصطلح عليه في الفكر اليهودي بالقومية اليهودية ، ويمهد الى منع عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين هُجروا من أراضيهم ، ويضع سكان فلسطين من غير اليهود تحت ضغط الإبعاد ، وتشجيع استمرار (الدولة الإسرائيلية) في مشاريع بناء المستوطنات في القدس والضفة الغربية تمهيداً لإقامة (دولة اسرائيل الكبرى).

إن وجود الاصولية اليهودية الدينية في مراكز صنع القرار السياسي و مشـــاركتهااليمين المتطرف الإسرائيلي بقيادة حزب (الليكود) ، يمثل خطراً على السلم العالمي ، كونهمـــا يتبنيان لأفكار عنصرية وإقصائية تجاه الاخرين من غير اليهود نابعة من النصوص الدينية اليهودية ، ويعملان وفق تخطيط محكم بمساعدة الولايات المتحدة الامريكية الى تحويـــل منطقة الشرق الاوسط الى دول مكونات ، تتسم بالضعف والتدهور الاقتصادي وتعيش الصراعات الداخلية .

المستخلص

ان قانون الدولة القومية للشعب اليهودي الذي أقره الكنيست الاسرائيلي بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٩ يمثل تتويج لجهود وسعي الاصولية اليهودية الدينية نحو إقامة دولة يهودية لليهود حصراً وإبعاد كل من لا يمت بصلة لليهودية عن هذه الدولة شاذة التكوين والتأسيس، فالقانون جاء متطابق مع اصولها الفكرية التي اسست نظريتها السياسية وحدد سلوكها الاجتماعي وفق اطروحتها المتمثلة بالشعب المختار وأرض الميعاد والمسيح المخلص لليهود.

خلصت الدراسة الى إن القوانين التي دعت لها الحركة الصهيونية ومهدت الطريق لاستقطاب اليهود من كل مكان وانتزاعهم من اوطانهم وزجهم في أرض فلسطين على حساب اهلها الاصليين مستخدمين كل وسائل الترغيب والترهيب لنجاح مشروع دولتهم ، متطابقة مع رؤية الاصولية اليهودية الدينية للدولة القومية اليهودية مما سهل عملية تفاعلها معها وتأييدها لها كونها ادركت اهمية السلطة في ترسيخ اطروحتها الفكرية داخل المجتمع اليهودي في اسرائيل وخارجها .

فكانت نتيجة التطابق ما بين رؤية الحركة الاصولية الدينية ورؤية الحركة الصهيونية تأسيس دولة قومية عنصرية ، كاشفة بذلك عن سلوكها السياسي الذي يعتمد منهج الاقصاء وابعاد الاخر(الفلسطيني) ملتزمة بأسسها الفكرية التي حددت سلوكها منذ القديم حتى العصر الحاضر على المستوى السياسي والاجتماعي ، الامر الذي جعل منها شريك مهم واساسي في مشروع حزب الليكود بقيادة (بنيامين نتنياهو) وتوجهاته العنصرية المتطرفة ، فأصبحت احدى المحركات العنصرية الاقصائية الساعية نحو الاستحواذ على كامل أراضي فلسطين والهادفة الى تأسيس الدولة اليهودية الكبرى الممتدة ما بين نهري الفرات والنيل .

Abstract

The nation-state law for the Jewish people, which was approved by the Israeli Knesset on 19/7/2018, represents the culmination of the efforts and pursuit of religious Jewish fundamentalism towards the establishment of a Jewish state exclusively for Jews and the exclusion of all those who have no relation to Judaism from this abnormal form and foundation,The law was identical to its intellectual origins, which established its political theory and defined its social behavior according to its thesis represented by the Chosen People, the Promised Land, and the Christ the Savior of the Jews.

The study concluded that the laws that the Zionist movement called for and paved the way for attracting Jews from everywhere, extracting them from their homelands and throwing them into the land of Palestine at the expense of its original people, using all means of incitement and intimidation for the success of their state project, are consistent with the vision of the Jewish religious fundamentalism of the Jewish nation-state, which facilitated the process of its interaction with her and her support for her, as she realized the importance of the authority in consolidating her intellectual thesis inside the Jewish community in Israel and outside it.

The result of the congruence between the vision of the religious fundamentalist movement and the vision of the Zionist movement was the establishment of a racist national state, thus revealing its political behavior that adopts the method of exclusion and the exclusion of the other (Palestinian) committed to its intellectual foundations that defined its behavior from ancient to the present age at the political and social level, which made Among them is an important and essential partner in the Likud Party project led by (Benjamin Netanyahu) and its extremist racist tendencies. It has become one of the exclusionary racist motives seeking to seize all of Palestine and aiming to establish the great Jewish state extending between the Euphrates and the Nile.